حول حادث حريق قصر ثقافة بنى سويف

الإهمال وراء الحرائق المتكررة فى المراكز التجارية والثقافية.. والمدن الجديدة

■ يقول الدكتور مهندس نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب وعضو مجلس إدارة اتحاد صناع أجهزة الإطفاء باتحاد الصناعات الألمانى لاشك أن حادث حريق بنى سويف يجب أن ينظر له بمنظور دراسة الأزمات تحقيقا وتحليلاً . إذ أنه يحتوى على جميع عناصر مقدمة ما قبل الأزمة وعناصر التمهيد لها وبدايتها والتعامل معها وتصاعد حدتها وحساب التكلفة والخسائر الناجمة عنها ثم الدروس المستفادة منها. وبمراجعة الأكواد المصرية وبعض الأكواد العالمية، يمكننا وصف هذه الأزمة.

ونتساءل: هل قصور الثقافة مهيأة لعمل عروض مسرحية بصورة مفاجئة؟ وهل هى مستوفاة للشروط الأمنية الخاصة بمسرح صغير من ناحية عدد أبواب الخروج المناسبة لكثافة الحضور وتوافر أجهزة الإطفاء أمام المسرح وخارجه؟.. وهل يوجد أفراد مدربين على التعامل الفورى فى حالة حدوث حريق عارض؟.. وهل هناك تعليمات مستدامة بإضاءة أنوار الصالة عند حدوث أول إشارة بالخطر كما تنص الأكواد؟

التمهيد للأزمة

إقامة عرض مسرحى واستعمال لهب مكشوف "شموع" دون الحصول على إذن مسبق بذلك ودون اتخاذ احتياطات لمواجهة الخلل المحتمل فى حالة حدوثه ، وفى هذا تجاوز عن الكثير من التفاصيل منها نوع الشمع، قربه وبعده من مواد قابلة للاشتعال مثل ستارة المسرح وغيرها، مراجعة أبواب الهروب وأنوار الطوارئ، وتواجد أفراد الأمن ملمين بأدوار كل منهم.

■ وبداية الأزمة الصالة مطفأة الأنوار والمسرح خافت الضوء والمشهد يتم على ضوء الشموع، وهى بيئة مثالية لحدوث كارثة بدأت بوقوع شمعة مشتعلة ليتصل لهبها بستارة المسرح مع بداية اشتعال الستارة استمر المشاهدون فى الوقوع فترة زمنية تحت تأثير العمل المسرحى أى أن ما يحدث لا علاقة له بنا "شغل سيما" ثم تلاه المرحلة التالية وهى الشهامة فى محاولة مساعدة الآخرين.

د. نادر رياض

إبتسام سعد

تصاعد الأزمة

انقسم تيار الخروج من المسرح الى خارجين للخارج ومندفعين للداخل مما عطل عملية الخروج وأدخل الداخلين إلى دائرة الخطر - والخطر هنا هو استنشاق الدخان والدخول فى الإغماء لفترة كبيرة. وأحدث منطقة الحريق الرئيسى وهى خشبة المسرح ستاراً من النار والحرارة منع من هم خلف المسرح من الخروج ومن بينهم ممثلين وعمال وأفراد، ثم امتدت النار بعد هذا للكراسى بالصالة لتمنع أى سبل للهروب دون الالتحاف ببطانية أو ماشاكلها وحبس الانفاس والجرى اختراقاً لهذا اللهب.

التعامل مع الأزمة

تدخل رجال الأمن والعاملين بقصر الثقافة فى مساعدة الهاربين من الخروج وكذا حمل من استطاعوا ممن أصابهم الإغماء ونقل من يحتاج علاج للمستشفى.

حساب التكلفة والخسائر

نتج عن الحادث: ٤٤ متوفى و٢٦ مصاب وتدمير المسرح بأكمله وتكلفة إعادة بناء قصر الثقافة المدمر وتكلفة تعطل العمل به لحين إعادة بنائه، ثم الخسارة الفنية المتمثلة فى القيمة الفنية المهدرة فى الفنانين المتوفين.

الدروس المستفادة

١ ـ يجب احترام اكواد حماية المنشآت ضد أخطار الحرائق والالتزام بها من كافة الأطراف.

٢ ـ يجب على الدولة ممثلة فى وزارة الثقافة فى حالتنا هذه أن تؤمن على هذه القصور والمسارح تأميناً ضد الحريق والسطو والمسئولية المدنية قبل الغير رغم تعارض هذا مع قرارات حكومية صدرت فى الماضى منعت الحكومة من التأمين على المنشآت التابعة لها، وبهذا أسقطت جانباً هاماً من المتابعة وتوفير وتطبيق المعدات ووسائل إدارة التعامل مع الأخطار والذى توفره شركات التأمين من خلال الإلزام ببنود عقد التأمين.

٣ ـ إنشاء إدارة مركزية للحريق والدفاع المدنى داخل وزارة الثقافة يكون مهمتها التفتيش والمراجعة وتطبيق اكواد الحريق فى قصور الثقافة وغيرها بما يكفل لها مقاومة الحريق.

٤ ـ عدم السماح باستعمال لهب مكشوف وتوفير أجهزة الإطفاء بالعدد اللازم والكافى على أن تطابق هذه الأجهزة المواصفات المحلية والعالمية، وأن يلزم بعمل عقود صيانة دورية مع الجهة الصانعة لتلك الأجهزة حتى لا تتجزأ المسئولية بين جهة الصنع وجهة الصيانة.

٦ ـ الاهتمام بمنافذ الهروب الآمنة وتحصينها والاستعانة بخدمات دفاع مدنى وحريق خلال فترات العروض المسرحية.

ليت الدروس المستفادة تكون محل استيعاب لأن حياة الأفراد وممتلكاتهم هى مصلحة قومية لا تحتمل أن تكون موضع مجازفة مرة أخرى.

خسائر قصر الثقافة.. جزء من أموال الشعب

■ فى حوار تليفونى سريع مع علاء كامل نائب الرئيس والعضو المنتدب لشركة البانز مصر حول الحادث اشار الى ضرورة ان يكون هناك تأمين على المنشآت الحكومية، موضحا انه لامعنى لمقولة ان هذه هى اموال الحكومة او ممتلكاتها لان كافة الممتلكات هى اموال الشعب ويجب الحفاظ عليها عن طريق التأمين وتسابل عن الخسائر التى اصابت قصر الثقافة من سيقوم باصلاحها؟ بالطبع سوف تتحملها الدولة وكان يمكن ان تتحمل شركات التأمين تعويض هذه الخسائر وما سيتم انفاقه على الاصلاح من قبل الدولة يذهب لبند اخر سواء فى توفير فرص عمل او انشاء مصنع جديد.

علاء كامل

ضرورة قيام جمعيات المستثمرين بالتوعية والرقابة الذاتية لصالح المجتمعات الصناعية

■ يقول سمير متولى نائب رئيس الاتحاد المصرى للتأمين انه لايمر علينا يوم إلا وتطالعنا الصحف بحادث حريق وغالبية هذه الحوادث ضخمة ومتركزة بالقلاع الصناعية القائمة بالمدن الجديدة وعلى الاخص العاشر من رمضان والسادس من اكتوبر والتى تستنزف خسائرها مئات ملايين الجنيهات من ثروتنا القومية بجانب أرواح الضحايا الأبرياء والمصابين من المواطنين ورجال الاطفاء، فضلا عما تشكله من اضرار للشركات والمنشآت التى تتعرض لهذه الحرائق بصورة متصلة بل ومتكررة فى بعض الأحيان بذات المصنع او ذات المخزن. وللأسف الشديد تنتهى المعاينات والتحقيقات فى غالبية الحوادث وعلى مدى سنوات متتالية عن وقوف الاهمال الذى يصل فى بعض الأحوال الى مستوى الاهمال الجسيم كسبب رئيسى لوقوع غالبية الحرائق وامتدادها الى المصانع والمنشآت المجاورة. ومن واقع تقارير المعمل الجنائى عن بعض حوادث الحريق نجد أن السبب وراء غالبية الحرائق التى حدثت اما القيام بأعمال لحام وسط مواد سريعة الاشتعال دون اتخاذ اجراءات الوقاية، او استخدام الخفراء لمواقد بوتاجاز وسط مخازن بها مواد قابلة للاشتعال او ماس كهربائى ناتج عن اسلاك مكشوفة او تجهيزات كهربائية غير مطابقة للمواصفات او تدخين سجائر وسط مواد كيمائية.. الخ.

سمير متولى

وعلى الجانب الآخر نجد أن غالبية المنشآت التى تصل قيمة ممتلكاتها وأصولها الى مئات الملايين لاتوفر وسائل الانذار والوقاية من الحرائق رغم تكلفتها المحدودة منسوبة الى قيمة هذه الاصول وحتى فى حالة توافر وسائل الوقاية والاطفاء اليدوية لاتستخدم فى بداية الحريق كخطوة إساسية قبل مباشرة الدفاع المدنى مسئوليته فى الاطفاء.

وللأسف الشديد عقب أى حريق ضخم تتحرك الجهات والسلطات لمراجعة تراخيص الأمن الصناعى ومراجعة استيفاء الاشتراطات ثم نعود لما كنا عليه.

ويؤكد سمير متولى على أن المسئولية فى المقام الأول مسئولية ادارة المصنع او المنشأة خاصة وانها تتحمل جانبا من قيمة الخسائر التى تصل فى بعض الأحيان الى درجة الكارثة.

وطالب بالمزيد من الانضباط والالتزام بل والصرامة فى اتباع قواعد وتعليمات الدفاع المدنى والأمن الصناعى. وكذلك مزيد من التدريب للتعامل مع كل حريق بما يناسبه من مواد اطفاء لأنه فى بعض الأحيان وعلى أرض الواقع نفاجىء بأن الخسائر الناتجة عن عملية الاطفاء تفوق خسائر الحريق نفسه. ومطلوب استصدار قانون للتأمين الاجبارى من المسئولية المدنية قبل الغير حماية للمواطنين والمنشآت الاخرى التى تتعرض للخسائر المادية والبشرية بصورة غير مباشرة نتيجة اهمال الغير. ومطلوب ـ وهذا و الأهم ـ قيام جمعيات المستثمرين بالمدن الجديدة بدورها للتوعية والرقابة الذاتية لصالح المجتمعات الصناعية التى نعتز بها ونحرص جميعا على حمايتها على الأقل لما تهيئة من فرص عمل للآيين المواطنين.

واذا كانت شركات التأمين لاتتخلى عن مسئولياتها بسداد التعويضات العادلة عن كل حادث حريق سواء اكان كبيرا او صغيرا فهذا لايعنى ان يستمر الاهمال بصورة المختلفة سببا رئيسيا وراء ما نفقده سنويا على المستوى القومى من مئات الملايين من الجنيهات خسائر ناتجة عن هذا الاهمال والمطلوب ان نقف بكل الحزم فى وجهه لصالحنا جميعا وحماية لأرواح الأبرياء من المواطنين.

ضرورة فرض تأمينات اجبارية للمسئولية المدنية قبل الغير

■ ويرى إبراهيم عبدالشهيد العضو المنتدب لشركة الدلتا للتأمين إن الحادث أقوى دليل على ضرورة فرض تأمين المسئولية المدنية بصورة الزامية على منظمى الحفلات أو ملاك المسارح أو المولات التجارية لتغطية الاصابات التى قد تحدث للغير من مرتادى هذه الأماكن ووضع هذا النوع من التأمين ضمن استراتيجيات تطوير قطاع التأمين المصرى. موضحا أن حادث المسرح يقودنا إلى نقطة مهمة وهى حتمية التأمين الإلزامى على المتعاملين مع الجهات الحكومية فى مبانيها المختلفة، حيث إنها أكثر أنواع المنشآت تعاملا مع المواطنين، وأكثرهم ازدحاما، وبالتالى فمن الممكن أن تقع عدة حوادث - لا قدر الله - إما للمواطنين أنفسهم أو لممتلكاتهم مثل السيارات المنتظرة خارج المصلحة. ويرجع السبب فى عدم الاهتمام بتأمين مسئوليات مثل هذه الجهات إلى أن شركات التأمين فى مصر فى هذه الفترة كانت شركات حكومية، وبالتالى كانت الحكومة سوف تقوم بالتأمين على ممتلكاتها لدى نفسها، مما لا يحقق مبدأ انتشار الخطر، ولكن مع التوسع فى الخصخصة، فإن الحكومة قد تخلت عن عدد كبير من المبانى التابعة لها ودخلت شركات التأمين الخاصة إلى السوق مما جعل هناك امكانية لتحقيق مبدأ انتشار الخطر، لذلك فقد بدأ الاتحاد المصرى للتأمين فى القيام بخطوات مهمة فى هذا الاتجاه مثل مشروع قانون جديد للتأمين الاجبارى من المسئولية المدنية للمنشآت قبل الغير وصياغة وثيقة خاصة بالموضوع ذاته أملين أن تكون هذه خطوة فى طريق تفعيل الدور المتقلص للتأمين الإلزامى من المسئولية المدنية قبل الغير.

إبراهيم عبدالشهيد

حادث حريق بنى سويف.. وإدارة الخطر

■ يقول علاء الزهيرى العضو المنتدب للمجموعة العربية المصرية للتأمين انه على الرغم من أن هناك العديد من الأسباب التى يمكن أن تندرج تحت مسمى أسباب الحريق «الا أننا نود أن نتناول حريق قصر ثقافة بنى سويف من وجهه نظر أخرى الا وهى التأمين وادارة الخطر.

ان التأمين فى معناه الواسع لايهدف الى تعويض الممتلكات التى أضيرت بسبب حادث الحريق وسداد تعويضات تساعد أهالى الضحايا ماديا وتعمل على توفير الحياة الكريمة لهم فحسب ولكن التأمين يبدأ من وضع وتحديد الاشتراطات اللازمة للحد من الخطر وتقليل الخسائر المتوقعة. ويمكن الاستدلال على ذلك بما تقوم به شركات التأمين من اجراء معاينات للممتلكات والأخطار المراد التأمين عليها حيث تقوم شركات التأمين باعداد دراسة وافية تحدد فيها الأخطار المختلفة التى يمكن أن تتعرض لها هذه الممتلكات وكذلك تحليل هذه الأخطار والأسباب التى قد تؤدى لوقوع حوادث ثم تقوم الشركة بتقديم توصيات مختلفة تتضمن وسائل للحد من هذه الأخطار وأدوات وأجهزة لمقاومة هذه الأخطار والحد من أثرها حال تحققها.

علاء الزهيرى

ان هذه الدراسة تقع تحت مسمى ادارة الخطر "RISK MANGEMENT" وهى التى لايهتم بها العديد من المنشآت والتى ينبغى أن تبدأ من الآن فى اعداد الكوادر الفنية لها حتى وأن تضمن ذلك ادراج هذا التخصص فى الجامعات المصرية بكليات الهندسة كماهو معمول به فى العديد من الدول المتقدمة أن الاهتمام بعلم دراسة الخطر وتقنياته أصبح من الأسس التى تقوم عليها نجاحات المنشآت المختلفة وأصبح لزاما على هذه المنشآت حتى الخدمية منها كالبنوك أن تصنع وظيفة جديدة بالهيكل التنظيمى لها وهى وظيفة مدير الخطر.

جريدة الأهرام ٢٠٠٥/٩/٢١